في استعادة أن إسرائيل ليست دولة عظمى

انطوان شلحت

تسبّب الخطاب الذي ألقاه رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو أمام الكونغرس الأميركي، يوم 24 يوليو/ تموز الجاري، من بين أمور أخرى، في لجوء حتى محلّلين وكُتّاب رأي إسرائيليين إلى استعادة حقيقة أثبتتها أخيراً المستجدات المرتبطة بالحرب على غزّة، مؤدّاها أن إسرائيل ليست دولة عظمى، وأنها من أجل أن تستمرّ في البقاء، بحاجة ليس فقط إلى دعم من الخارج بالمال والسلاح، وإنما أيضاً إلى غطاء سياسي دولي من «الدول الصديقة». وقبل هذه الاستعادة، أشير في أكثر من مقام، بما في ذلك ضمن تقارير معاهد أبحاث إسرائيلية متخصّصة، إلى ما وُصف بأنه انقلاب التعاطف والتأييد الدوليين اللذين حظيت بهما إسرائيل إثر أحداث السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023)، رُبّما على نحو غير مسبوق خلال العقود الأخيرة، وتبدّلهما بانتقاداتٍ حادّة تأخذ بالتصاعد، وبإتهاماتٍ رسميةٍ تنظر فيها المحكمتان الدوليتان في لاهاي، وبعقوبات تتسع يوماً بعد يوم ضد مستوطنين وعصابات استيطانية في الضفة الغربية، وبتراجع واضح في علاقات إسرائيل الخارجية ومكانتها الدولية، سواء مع دول متعدّدة على صعيد العلاقات الثنائية أو على صعيد علاقاتها مع الهيئات الدولية ومكانتها فيها.

ومثلما كتب المؤرّخ الإسرائيلي الكسندر ياكوبسون، في وقت تحارب فيه إسرائيل في الجبهتين الجنوبية (مع قطاع غزّة) والشمالية (مع لبنان)، وتفرض مليشيا شيعية من اليمن (الحوثيون) حصاراً بحرياً عليها وتهاجم مدينة تل أبيب في وضح النهار. وفي وقتٍ تضطلع فيه الولايات المتحدة ليس فقط بتزويد إسرائيل بالأسلحة والذخيرة الضرورية للقتال، إنما أيضاً تبادر، ولأول مرة في تاريخ الصراع، إلى تفعيل قوة عسكرية مباشرة من أجل حماية سماء دولة الاحتلال من الصواريخ، حان الوقت كي نأخذ في الاعتبار خطورة التهديدات الماثلة أمام الدولة، وفي الوقت عينه حاجتها إلى دعم خارجي عسكري وسياسي مستمرّ.

وقبل ياكوبسون، أكد مؤرّخ إسرائيلي آخر، هو موكي تسور، بعد أقل من أسبوعين ونصف الأسبوع من وقوع عملية طوفان الأقصى، أن إسرائيل ليست دولة عظمى بالمطلق، بل دولة واقعة تحت وطأة أزمة شديدة نتيجة سياستها الخارجية عموماً، وتحديداً حيال القضية الفلسطينية، والتي يقف في صلبها التمسك بالاحتلال ومعارضة قيام دولة فلسطينية. وانضافت إليها سياسة داخلية تبنّتها الحكومة اليمينية الكاملة برئاسة بنيامين نتنياهو التي تشكّلت في نهاية عام 2022، مستندةً إلى نتائج انتخابات 1 نوفمبر/ تشرين الثاني (2022)، وشفّت عن صورة واضحة بشأن صيرورة المجتمع الإسرائيلي، حيث عبّر السكان بوضوح عن دعمهم الشديد اليمين المتطرّف الذي يمثّله نتنياهو وبتسلئيل سموتريتش وإيتمار بن غفير. وهو التيار اليميني الذي يقول، بصوت واضح، إن لإسرائيل الحق في ممارسة سياداتها على أراضي الضفة الغربية، وتعزيز تفوّقها اليهودي ما بين البحر الأبيض المتوسط ونهر الأردن. ومكّنت هذه النتائج نتنياهو من إقامة حكومة يمينية بالكامل، يتولّى فيها سموتريتش وبن غفير مناصب رفيعة المستوى، مثل الدفاع والأمن الداخلي، بتسويغ أن هذا «هو ما أمر به الناخب».

ومع مواصلة حرب الإبادة على غزّة، لا تلوح في الأفق الإسرائيلي أي مؤشّرات إلى بديل عن هذه السياسة، فضلاً عن استمرار تماسك ائتلاف الحكومة اليمينية الكاملة، والتي شخّص العالم الكيميائي الإسرائيلي أهارون تشاحنوفر، الحائز على جائزة نوبل في الكيمياء عام 2004، الوقود الذي يشغّل محرّكاتها بأن نصفه مؤلّف من الفساد والمصالح السياسية والشخصية لرئيسها نتنياهو، فيما نصفه الآخر مؤلّف من الأفكار المسيانية والقومية المتطرّفة التي يتبنّاها تيّار الصهيونية الدينية، ويحاول فرضها بالقوة على كل مفاصل الدولة، وكذلك على الجيش والشرطة وسائر الأذرع الأمنيّة.

الحوار الوطني ومأساة الحبس الاحتياطي في مصر

معتز الفجيري

عندما أواجه بسؤال في المنتديات الحقوقية الدولية عن أولوية الإصلاح المطلوبة لتحسين وضعية حقوق الإنسان في مصر يكون ردّي، بلا تردّد، هو ضرورة ضمان شعور المصريين بالحد الأدنى من الحقّ في الحرية والأمن الشخصي. في غياب الشعور بالحد الأدنى من الأمان والسلامة الشخصية في التعامل مع السلطات العامة والأجهزة الأمنية، لن يستطيع النشطاء المصريون المنفيون خارج البلاد العودة إلى مصر، حتى وإن دعتهم السلطة إلى العودة، وتصبح أي دعاية لحدوث انفراجة حقوقية مجرّد لغو فارغ وخداع للرأي العام الداخلي والدولي. يمكن أن يتعرّض أي شخص في مصر، ناشطاً سياسياً كان أم مواطناً عادياً، للاعتقال في أي وقت، ويخضع للحبس الاحتياطي في ظروف إنسانية قاسية لسنوات، من دون أي ضمانات جادّة للعدالة الجنائية. الأصل لعدالة الأنظمة الجنائية افتراض إخلاء سبيل المتهم على ذمّة التحقيق، مع إمكانية وجود ضمانات مختلفة تلزمه بالتعاون مع جهات التحقيق. وتلجأ أجهزة التحقيق للحبس الاحتياطي فقط بشكل استثنائي وبشكل ضيق عندما يكون ذلك الإجراء ضرورياً لمنع متهم من الهروب أو حماية لآخرين أو منع وقوع جريمة أخرى. وفي كثير من البلدان يحقّ لأي محبوس التظلّم الفوري ضد اعتقاله أمام القضاء المستقل والمحايد. التضييق في اللجوء إلى الحبس الاحتياطي هو أمر تقتضيه حماية حقوق المتهم وضمانات المحاكمة العادلة، في مقدمتها مبدأ افتراض براءة المتهم، وحماية الحق في الحرية والأمان الشخصي.

على النقيض من ذلك، الأصل في مصر، ومنذ عقود طويلة، تعرّض المتهمين والمشتبه بهم للحبس الاحتياطي. وعادة ما يتسم أسلوب النيابة العامة بالانتقائية وعدم الاتساق في قراراتها المتعلقة بإخلاء سبيل أو حبس متهمين على ذمة التحقيقات. وقد توخّشت ظاهرة الحبس الاحتياطي في السنوات الأخيرة مع إجراء عدة تعديلات لقانون الإجراءات الجنائية، وتبنّي قوانين مكافحة الإرهاب، والتي أمدّت الأجهزة الأمنية والنيابة العامة والمحاكم بصلاحيات أكبر في التحفظ على الأفراد، وإصدار (وتجديد) قرارات الحبس الاحتياطي، والذي تحوّل إلى عقاب في حد ذاته بدون محاكمة. ويسهّل من التوسّع في استخدام الحبس الاحتياطي غموض تعريف جرائم عديدة في قانون العقوبات، والتي تستخدم فقط في مواجهة النشاط السياسي أو الحقوقي أو الإعلامي السلمي.

ولم يعد القانون، حتى بكل سوءاته، المعيار في خضوع المصريين للحبس الاحتياطي المطوّل مع ابتداع أساليب جديده لتحايل الأجهزة الأمنية على القانون، من أهمها ما تُعرف «بظاهرة تدوير المعتقلين على القضايا الجنائية»، والتي تضمن أن المغضوب عليهم سيستمرّون رهن الحبس الاحتياطي على ذمة كوكتيل من القضايا والاتهامات المفبركة التي تضمن فقط مدّ الحبس وتجديده طوال الوقت من دون انتهاء صلاحيته القانونية. وبعدّ استمرار اعتقال أستاذ العلوم السياسية أحمد التهامي أحد النماذج الفجّة لاستخدام سلاح الحبس الاحتياطي. وقد جرى إلقاء القبض على التهامي في يونيو/ حزيران 2020، وظل قيد الاختفاء القسري لدى الأمن الوطني 17 يوماً، ثم خضع للتحقيق أمام النيابة العامة التي اتهمته بالانضمام إلى جماعة إرهابية ونشر أخبار وبيانات كاذبة، ثم وضع رهن الحبس الاحتياطي للعام الرابع بتجاوز المدّة القانونية المسموح بها الحبس الاحتياطي في قضيته. وقد خصّص الحوار الوطني، أخيراً، جلسة حظيت بتغطية إعلامية واسعة في مصر، لمناقشة موضوع الحبس الاحتياطي وإصلاح منظومة العدالة الجنائية في مصر، شارك فيها معتقلون سياسيون سابقون مفرج عنهم حديثاً، وكانت

> يدخل تفشّي الاعتقالات التعسفية والتوظيف غير المبرّر للحبس الاحتياطي في صلب الصراع السياسي الصفري في مصر بين السلطة ومعارضيها

واستعدادها للتفاعل معه، وخصوصاً أنه قبل يوم من انعقاد جلسة الحوار الوطني، اعتقل رسام الكاريكاتير أشرف عمر، ووجهت له الاتهامات المعتادة في مثل هذه القضايا، مثل «نشر أخبار كاذبة» و«الانضمام لجماعة إرهابية»، و«سوء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي»، وقرّرت النيابة حبسه احتياطياً 15 يوماً، ما نشر عن وقائع الاعتقال نفسها لأشرف عمر من بيته وسط أهله مروّعة، وكأن الدولة في مواجهة مجرم له سجل خطير في الإجرام.

ليس تعديل نظام الحبس الاحتياطي في السياق المصري الراهن مسألة تقنية تتطلب إصلاحات تشريعية وحسب بدون حد أدنى من المكاشفة السياسية والمصالحة المجتمعية. يدخل تفشّي الاعتقالات التعسفية والتوظيف غير المبرّر للحبس الاحتياطي في صلب الصراع السياسي الصفري المحتدم منذ سنوات في البلاد بين السلطة ومعارضيها ومنتقديها، والتعامل معه كاشف عن مدى الإرادة السياسية لنخبة الحكم في تغيير النهج الأمني والسياسي في التعامل مع المعارضة والمجتمع المدني، والمجتمع المصري ككل.

(أكاديمي وحقوقي مصري)

الأسد وأبالسةُ الحدث السوري

عبير نصر

باتت سورية منطقة انقاض متصلة برمزيات وحساسيات حكم «الأبد المقدّس»، وليس ضرباً من حسبة عبثية الإقرارُ بأنّ بشار الأسد كان أسير الفهم السطحي للسياسة في تعاطيه مع الأزمة السورية، وعلى نسقٍ مطّرد من السذاجة السلطوية انجرّ «طوعاً» إلى ساحة «البالسة السياسة» التي يُمارَس فيها كلّ أنواع المؤامرات والدسائس. وما يمكن غنمه من مخرجات هذه اللعبة القذرة، في تصوّره، هو الممكن الوطني الوحيد! وعلى نحوٍ يُبقي الكارتة السورية ماثلة، وبعد فشلة الذريع في استيعاب المُتحقّق الفريب العاجل، وإذا لم يتبعه انفراج سياسي شامل يعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ويبعث الأمل من جديد في بناء مغرب يتّسع لجميع الآراء، مغرب الحرية والكرامة والديمقراطية للجميع.

(كاتب وإعلامي مغربي)

عفو ملكي في المغرب وفرحة ناقصة

علي انوزلا

خلّف العفو الملكي الصادر في المغرب، مساء الاثنين الماضي، بمناسبة الذكرى الخامسة والعشرين لتولي محمد السادس الملك، ارتياحاً واسعاً في أوساط الرأي العام، خصوصاً أنه، هذه المرّة، شمل صحافيين وناشطين ومدوّنين ومناهضين للتطبيع مع إسرائيل وإسلاميين. وضجّت صفحات المواقع الاجتماعية في المغرب بالترحيب بالقرار الملكي الذي استقبل بفرحة كبيرة داخل الساحتين الإعلامية والحقوقية في المغرب. وشمل العفو، الذي كان منتظراً، بمناسبة اليوبيل الفضي للملك، صحافيين بارزين، مثل توفيق بوعشرين وسليمان الريسوني وعمر الراضي، ما يجعل السجون المغربية، لأول مرة منذ سنوات، خالية من الصحافيين. وهذا يعتبر خطوة خير مفرح. كما تضمّنت لائحة العفو مدوّنين ونشطاء مناهضين للتطبيع، بينهم ثلاثة ينتمون إلى جماعة العدل والإحسان، أكبر جماعة إسلامية معارضة في المغرب، واستفاد من العفو محكومون في قضايا التطرّف والإرهاب، بعد مراجعة مواقفهم وتوجهاتهم الفكرية، وتبنّيهم التطرّف والإرهاب.

وإذا كانت الفرحة قد عمّت بيوت أسر المُفرج عنهم المحظوظين، فإنها ظلت ناقصة بما أن العفو استثنى أشهر المعتقلين السياسيين في المغرب، وهم المعتقلون «حراك الريف» الذي شهده المغرب عام 2017، ويتعلق الأمر بستة، من بينهم زعيم الحراك ناصر الزفزافي، ويقضي هؤلاء عقوبات سجنية بناهز مجموعها مائة سنة موزّعة بينهم على شكل أحكام قاسية تراوح ما بين 20 و15 و10 سنوات.

كما لم تشمل الفرحة بعيد نقيب المحامين محمد زيان، الذي سبق له أن شغل منصب وزير حقوق الإنسان في تسعينيات القرن الماضي في المغرب، وصدر في حقه، أخيراً، حكمان يُدينانه بعقوبات بالحبس النافذ خمس سنوات. ويقول دفاعه إن الأحكام صدرت على خلفية آرائه المنتقدة للحكم وللأجهزة الأمنية، وتصنّفه منظمات حقوق الإنسان بأنه أكبر معتقل رأي في المغرب، بما أن عمره يناهز 82 سنة، ومع ذلك، لم يشفع له لا سنّه ولا أمراض الشيخوخة التي يعاني منها للتمتّع بالعفو مثل باقي المعتقلين. أما المجموعة المنسية من العفو الملكي فهم المعتقلون الصحراويون، وهم 19 محتجزين على خلفية تنظيمهم اعتصاما تحت الخيام في ضواحي مدينة العيون، كبرى حواضر الصحراء الغربية، نهاية عام 2010، لرفع مطالب اجتماعية. وأدّى تدخل قوات الأمن المغربية لتفكيك مخيمهم إلى مواجهات مع قوات الأمن ومن المعتصمين. وصدرت في حق هؤلاء، في الاعتبرته السلطات المغربية قادة المعتصمين أحكام قاسية، ما بين المؤبد و30 و20 سنة نافذة، بعدما دينوا أمام محكمة عسكرية. ... وفي الحالات الثلاثة صدرت عدة تقارير عن منظمات حقوقية مغربية ودولية، تطعن في طبيعة المحاكمات التي خضعوا لها، كونها لم تحترم معايير المحاكمة العادلة، ما أعاد فتح السجون المغربية أمام معتقلي الرأي والحرية. اليوم، أمام الملك فرصة جديدة لتدارك ما فاته من العفو الملكي ارتكبت في السنوات الماضية، وتصحيح المسار، والتأسيس لمغرب قوي محصّن بالديمقراطية والحرية والكرامة لكل مواطنيه تحت سقف القانون، فقرار قريبة تفتح باب الحرية واسعاً أمام من تبقّوا من معتقلين سياسيين ومعتقلي الرأي في سجون المغرب. وهذا مطلب قوي حية كثيرة في المغرب تعتبر العفو الشامل بداية لصفحة جديدة تعيد الأمل في إمكانية إعادة البناء، فالمغرب مقبلٌ على استحقاقات دولية كبيرة ومهمّة، ومن مصلحته تنظيف سجله في مجال حقوق الإنسان قبل استضافة منافسة المونديال عام 2030. في بداية توليه المُلك قبل ربع قرن، أعطى محمد السادس إشارات قوية إلى الشعب المغربي بعثت الأمل عند المغاربة في وقت كانت فيه البلاد، كما كان يقول الملك الراحل الحسن الثاني، على وشك الإصابة بنوبة قلبية، وكان لتلك الإشارات مفعولها السحري، بالرغم من أن الهدف منها كان إرساء شرعية العهد الجديد، عبر استنفار كامل الدسم ضد عالم عدائي مُتربّص، عبثاً، كما تدلّ عليه وقائع تاريخية تُروى، فإنّ أغلب من انقضّوا «فمن الممكن في زمن المستحيل» استطاعوا العودة بقوة إلى الميدان. ويبدو أن الأسد لن يعود زعيماً مطلقاً في ساحات

> يبقى قرار العفو، رغم أهميته، بدون معنى إذا لم يتدارك باقي المعتقلين

كاريكاتير عماد حجاج

سورية... تغيير أم جعجعة بلا طحن؟

عبد اللطيف السعدون

«لم يعد الزمن السوري يتّسع لمزيد من اللفّ والدوران، وتكرار الوعود بالمراجعة والتغيير وإعادة النظر، كما لم يعد المواطن السوري في وارد انتظار غودو الذي يجيء ليطعمه من جوع، ويؤمنه من خوف، وسواء أصبح حزب البعث في الواجهة أو في الخلفية، فانه لم يعد سوى حركة ميتة، سادت يوماً ثم بادت، ولم تعد تملك ما يؤهلها كي تقوم من رقدة الموت». .. هكذا هو وضع سورية اليوم كما اختصره لي، في رسالةٍ لافتة، ناشط سوري معارض.

يضيف الناشط السوري القول إن الحراك الشعبي لم يتمكّن من إنضاج صيغة تؤدّي إلى حل ديمقراطي، ربما بسبب عدم قدرة الفصائل المعارضة على توحيد رؤاها ووجهات نظرها، وبسبب ارتهان معظمها لدول وقوى خارجية، إلا أن شعلة انتفاضة السوداء، بنسختها الجديدة في مارس/ آذار من العام الجاري، لا تزال باقية، وقد وضعت أمام من يهمّه الأمر شرط التغيير المطلوب بوضوح، «أن تقوم في صفوف دولة مدنية ديمقراطية من دون مرجعية طائفية أو حزبية أو عرقية»، أي إعادة سورية إلى عنفوانها الأول، لن يرضى السوريون بأقل من ذلك، كما لا يريدون أن يكونوا مثل ذلك الفقير العربية. وهناك، في المقابل، عوامل سلبية، منها إصرار الولايات المتحدة على عدم رفع العقوبات قبل أن يكون هناك حل سياسي حقيقي ودائم، وانعدام الثقة من الأطراف المباشرة في إمكانية أن تفضي إجراءات النظام التي اتخذها أخيراً، على الصعيدين الحزبي والرسمي، إلى نتيجة إيجابية تساهم في بلورة حل، وهي الإجراءات التي لا تعدو أن تكون عملية «إعادة إنتاج» لما هو قائم، أو هي «جعجعة بلا طحن» لا يمكن لها أن تساهم في اختراق الأوضاع الراهنة وتفكيكها مقدّمة لتأسيس حالة جديدة واعدة.

يخلص النائب السوري المعارض في رسالته إلى إبداء تشاؤمه من إمكانية حل الأزمة السورية في المدى المنظور، إلا إذا حدثت مفاجأة. ولذلك على السوريين الانتظار، قبل أن يكون بإمكانهم أن ينتفضوا الصعداء!

(كاتب عراقي في كاراكاس)

مادورو... باسم محاربة الإمبريالية

ارنست خوري

فور إعلان السلطات الفنزويلية فوز الرئيس نيكولاس مادورو بولاية ثالثة تمتد ست سنوات بأصوات 51,2% من الناخبين، صدرت مواقف لا يمكن قراءة الحدث من دون التوقّف عندها، هنا بعضها:

«يجب أن يفهم نظام (نيكولاس) مادورو أن من الصعب تصديق النتائج... يطالب المجتمع الدولي والشعب الفنزويلي، بما في ذلك ملايين الفنزويليين في المنفى، بالشفافية الكاملة. تشيلي لن تعترف بأي نتيجة لا يمكن التحقق منها». التعليق لرئيس تشيلي غابرييل بوريك، اليساري «جداً». أما صاحب عبارة «من المهم إزالة أي شكوك حول النتائج»، فليس سوى لويس جيلبيرتو مورييللو وزير خارجية كولومبيا التي يرأسها يساري راديكالي آخر هو غوستافو بيترو. شيخ اليسار اللاتيني، الرئيس البرازيلي لولا دا سيلفا (78 عاماً) استشعر سلفاً ما قد يفعله مادورو (61 عاماً)، هو الذي يعرفه منذ كان مجرد تلميذ في مدرسة هوغو تشافيز، فأعرب، قبل أيام من انتخابات الأحد الماضي، عن قلقه وخوفه من سير الأمور، مقدماً لأحد مهتمّي خطاب محاربة الإمبريالية (وهي عند معظم اليساريين حكر على الغرب)، درساً ليس مادورو مؤهّلاً لهضمه: «على مادورو أن يتعلّم. عندما نفوز نبقى. وعندما نخسر نرحل».

تشكيك من يجدر أن يكونوا حلفاء، مادورو بنتائج انتخابات 28 يوليو يقول كم أن شعبوية هذا الرجل لم تعد تُطاق، حتى بالنسبة لأركان نادي اليسار الأميركي اللاتيني. والحال أن مادورو معروفٌ ببهلوانياته الكثيرة في السياسة وشعبويّته الأقرب إلى نسق دونالد ترامب، لكن لم تكن معروفة عنه قدرته على اجتراح المعجزات. دخلت فنزويلا انتخابات يوم الأحد باستطلاعات لمؤسسات محترفة سبر الآراء، والإحصاءات منها مؤسسة إيديسون للأبحاث، الشهيرة باستطلاعاتها في الانتخابات الأميركية، تتوقع فوز المرشح المعارض غونزاليس بنسبة 65% من الأصوات وحصول مادورو على 31%. مؤشّر «بوديم أي ايستراتيجيا»، أُجري بين 15 و20 يوليو، ومنح الفوز لغونزاليس بنسبة 64%، في مقابل 21% لمادورو. مؤشر «هيركون كونسولتوريس»، للفترة نفسها، أظهر حصول غونزاليس على 63,3% في مقابل 29,8% لمادورو. أما الساخرون من استطلاعات رأي مؤسسات غربية وأميركية خصوصاً، على اعتبار أنها ستكون منحازة لمرشح المعارضة ضد مادورو، فلهم أن يتنبّهوا إلى أن ملاحظاتهم تلك لا علاقة لها بالسياسة وبحساباتها، لأن من يريد فوز مرشح ما لا يتوقع له نسبة 65% من الأصوات بل 52% أو 53% مثلاً أقصى حدّ، لأنّ نتائج تعطي نيات تصويت بفارق 30% و34% تُضعف من همّة ناخبي المرشح الذي يتمنون له الانتصار.

باسم محاربة الإمبريالية يمكن لشعبوي مثل مادورو أن يقتبس افتقار دونالد ترامب إلى أي فكرة مفيدة، ليتفرغ لإهانة فارق السن مع منافسه المعارض إدموندو غونزاليس أوروتيا البالغ 74 عاماً، فيتخذ «ديك المصارعة» لقباً انتخابياً رسمياً لحملته، غالو بينتو بالإسبانية، للإشارة إلى قوته الجسدية بالمقارنة مع خصمه. وجه الشبه صارخ مع دعاية ترامب ضد جو بايدن قبل انسحاب الأخير. باسم محاربة الإمبريالية، يتم تهجير سبعة ملايين فنزويلي من البلاد منذ 2017 بحثاً عن ماء للشرب والغذاء في بلد هو صاحب أكبر احتياطيات من النفط في العالم بواقع 303,5 مليارات برميل. باسم محاربة الإمبريالية، يفقد هذا البلد الغني نصف حجم اقتصاده بين عامي 2014 و2020. باسم محاربة الإمبريالية، يصل تضخم أسعار السلع إلى مليون في المائة سنوياً (النسبة ظلت مليونياً بين عامي 2017 و2019). باسم محاربة الإمبريالية، تُرتكب جرائم كثيرة نعرف عنها في منطقتنا العربية مئات الأمثلة، ربما حدّث بشار الأسد نيكولاس مادورو عن بعضها عندما أبرق له مهنئاً عارضاً عليه تعزيز الدعم المتبادل. محقّ هو الرئيس السوري، ذلك أنّ نجاحات كتلك التي تسجلها سورية - الأسد وفنزويلا التشافيزية جديرة بالتبادل في الحقيقة.

متطلّبات التطبيع بين أنقرة ودمشق

مروان قبلان

تستعدّ تركيا، بحسب المعطيات المتوفّرة، لاتخاذ خطوتها الأخيرة في مسيرة إعادة الاستدارة في سياساتها الخارجية، والتي بدأتها مع روسيا، بعد الانقلاب الفاشل في يوليو/ تموز 2016، ثم اتسعت، مع تغيّر الإدارة في واشنطن عام 2021، لتشمل دول الخليج العربية، ومصر، وإسرائيل، قبل أن تعود علاقاتها وتنتكس مع الأخيرة بسبب الحرب على غزّة. ومع اتخاذ قطار التطبيع التركي وجهته نحو دمشق، لم يعُد السؤال مرتبطاً باحتمالية حصول ذلك من عدمه، بل بتوقيت الوصول والترتيبات، والمدى الذي يمكن أن تذهب إليه مسيرة التطبيع، والتحدّيات التي تعترضها، ومكاسب كل طرف.

أسباب مختلفة دعت الرئيس أردوغان، الذي يمثل مدرسة «موغلة» في البراغماتية السياسية، إلى تغيير سياساته السورية مرّة أخرى، أكثرها داخلي وبعضها إقليمي ودولي. داخلياً، يشغل أردوغان بعدّة هواجس كبرى، أهمّها قدرته، وحزبه، على الاستمرار في الحكم بعد صدمة الانتخابات البلدية، والتي لم تقتصر خسارة حزب العدالة والتنمية فيها على المدن الكوزموبوليتية (إسطنبول وأنقرة اللتين كان خسرهما أصلاً في انتخابات 2019)، بل وصلت إلى معاقله التقليدية في الأناضول. ورغم أن مفاتيح حل التحدّيات الثلاثة التي تواجهها حكومة «العدالة والتنمية» (الأزمة الاقتصادية، وأزمة اللاجئين، والمسألة الكردية) داخلية، إلا أن الرئيس أردوغان ينشدها في الخارج، عبر إعادة النظر في سياساته السورية، أملاً أن يسمح التطبيع مع دمشق بفتح خطوط التجارة البرّية المغلقة مع دول الخليج العربية منذ نهاية عام 2011، ما ينشّط الاقتصاد ويخفّف من تكاليف النقل والشحن والتأمين التي ترتفع بأطراف مع تنامي التوترات السياسية في المنطقة. ويسهم التطبيع مع دمشق أيضاً، بحسب أردوغان، في معالجة أزمة اللاجئين، حيث تأمل أنقرة أن يساعد اتفاقُ مع النظام السوري في عودة الجزء الأكبر من هؤلاء. وهنا تطمح تركيا، باعتباره مكسباً فرعياً، أن يكون لها حصّة في عملية إعادة الإعمار التي تتطلعها عودة اللاجئين. تتطلع تركيا أيضاً إلى تفاهم مع النظام في دمشق، لإنهاء احتمالية نشوء كيان كردي يتمتّع، في الحد الأدنى، بحكم ذاتي في شمال شرق سورية، وقد يصل الطموح حتى إلى الانفصال مستقبلاً، وهو ما تريد تركيا منعه بأي ثمن.

يأمل النظام السوري، من جهته، في استخدام التطبيع مع تركيا أداة ضغط لإنهاء رهان الأكراد على واشنطن، ودفعهم إلى العودة إليه بشروطه. كما يأمل في أن يسمح الانفتاح على تركيا في تحسين أوضاعه الاقتصادية الصعبة، وفي تشجيع دول أخرى على أن تحذو حذو تركيا، لكن الجائزة الكبرى التي يتوقّعها النظام من التطبيع مع أنقرة فتتمثل في وقف دعمها المعارضة السورية، بشقّيها السياسي والمسلح.

ويشكل العامل الإقليمي والدولي أيضاً عامل دفع إضافي باتجاه تطبيع العلاقات بين أنقرة ودمشق. بخصوص النظر عمن سيفوز في الانتخابات الرئاسية الأميركية (هاريس أو ترامب) فالأكيد أن طاقم إدارة بايدن لن يكون جزءاً من المرحلة المقبلة، في وقتٍ تتجه فيه المنطقة نحو ترتيبات إقليمية جديدة، بعد الحرب الإسرائيلية على غزّة. والجميع يريد أن يحجز موقعه فيها. يبقى أن التحدّيات التي تواجه التطبيع كبيرة جداً، أبرزها واقع أنه من دون حل سياسي لن يكون هناك أمن ولا رخاء اقتصادي، ولا حل لقضية اللاجئين، أو المسألة الكردية، ولا استعادة للسيادة على كل شبر من الأرض السورية، ولا خروج للقوات والتنظيمات والمليشيات الأجنبية، حتى لو قدّمت تركيا «رأس» المعارضة السورية، ثمناً للتطبيع. لذلك يمثل الحل السياسي العقدة التي لا يمكن تجاوزها في أي ترتيبات لإنهاء الأزمة مع سورية وفيها، وهذا معطى موضوعي لا يمكن تجاوزه.

(كاتبة سورية)

> تلتفّ إيران على محاولات الأسد باستخدامها القوة الناعمة، إثر فوز كلّ مرشّحي «قائمة شام» في انتخابات مجلس الشعب، المدعومة منها

الأسد مع بوتين، موسكو، 24 يوليو 2024 (الأناضول)

ليبدو الأسد، مجدّداً، يتيماً سياسياً، لا يرافقه مسؤول أو مترجم أو حتى حارس يعزّز هيبته، وكأنّ نظيره الروسي يتقصّد زجّه في مشهد سافر يفضح دوره الحقيقي الراهن. «رئيس وظيفي يحضر عند الطلب فقط»، ضغوط قاهرة، لا شك، تضع الأسد على «المحكّ السياسي»، وتضيّق أنفاسه وهوامشه، خصوصاً بعد إدراج اسمه على لوائح المطلوبين للمحكمة الجنائية بتهمة استخدام المواد الكيميائية في قتل السوريين.

وفي الحقيقة، ليس ثمّة نبوءة صادمة، لكن تبعات ماساوية ستكون لها بالتأكيد. الإدراك أنّ «أبالسة» الحدث السوري متمسّكون بالبقاء في سورية، وممّا يبدو حاضراً بقوّة في السياق وجود انعطافة حادّة، بل وانقلابية في تصريحات الأسد ومواقفه، بعدما أصبح محاطاً بوقائع معارضة لا يستطيع التحرّر منها. فها هو يظهر وحيداً في انتخابات مجلس شعبه، لا تسنده زوجته «العصرية» أو تباركه ابتسامة الثقة الخاصة بمستشارته «الشقراء». وعلى غير عادته، لم يوزّع قدر أكبر من الوضوح، لطالما غاب عن بشار الأسد فكرة أن السياسة ليست عملية ذهنية بسيطة تنتهي بنزع فتيل الواقع المتفجّر، بدلالة أنه الحق هزائم هائلة بالسوريين، لكنه عاجز حتى اللحظة عن تحقيق أيّ نصر حقيقي، فسياسته لا تتعلق بما هو صحيح أو أفضل، بل بما يمكن فعله لحماية عرشه، وعلى نحوٍ يُبقي الكارتة السورية ماثلة، وبعد فشلة الذريع في استيعاب المُتحقّق الفريب العاجل، وإذا لم يتبعه انفراج سياسي شامل يعيد بناء الثقة بين الدولة والمجتمع، ويبعث الأمل من جديد في بناء مغرب يتّسع لجميع الآراء، مغرب الحرية والكرامة والديمقراطية للجميع.

(كاتب وإعلامي مغربي)

في تداعيات الحرب بين غزّة ولبنان

معين الطاهر

من المرجّح أن يكون التصعيد العسكري الإسرائيلي على جبهة الشمال الفلسطيني قد بدأ في أثناء قراءة هذا المقال، أو يكاد، كما هو حال ردّ حزب الله على الرد. ولعلّ كرة الثلج بدأت تتدحرج، وقد تجرف في طريقها جهود الوسطاء لمنع اتساع الحرب، وإعادتها إلى قواعد الاشتباك الحالية، حيث تصبح الجبهة اللبنانية الجبهة الرئيسة، في حين تستمرّ حرب الإبادة في غزّة بوتيرة أقلّ من السابق، وقد تُنذر بحرب إقليمية سيكون لها نتائجها وتداعياتها على الحرب كلها، فتتغيّر بذلك مساراتها المندلعة في جبهتَي غزّة وجنوب لبنان واتجاهاتها، أو تُنذر بتوسّعها لتتحوّل إلى حربٍ إقليميةٍ، سيكون لها نتائجها وتداعياتها.

في قطاع غزّة، ثمّة جبهة مشتعلة تكاد أن تدخل شهرها العاشر، وثمّة جبهات إسناد لها، أبرزها جبهة جنوب لبنان في الشمال، وجبهة اليمن التي أغلقت البحر الأحمر أمام السفن المتجهة إلى إيلات. ومنذ الأسبوع الأول للحرب، بدأت الأصوات الداعية إلى شنّ حربٍ على جبهتين في غزّة ولبنان معاً تتعالى داخل الكيان الصهيوني. وكان وزير الدفاع الإسرائيلي، يوآف غالانت، في طليعة من تبنّوا هذا الطرح، مؤمناً بقدرة الجيش الإسرائيلي على خوض الحرب على أكثر من جبهة في وقت واحد، إلا أن غريزة الثأر والانتقام والرغبة في تدمير غزّة أولاً، والضغط الأميركي، المرافق للدعم الكامل للحرب والمشاركة الفعلية فيها، دفع باتجاه تأجيل هذا القرار. وقد أدّى ذلك إلى تولد قناعة لدى طبقة من النخب السياسية، إسرائيلية كانت أو عربية، أن الجيش الإسرائيلي غير قادرٍ على خوض حرب على أكثر من جبهة في وقت واحد، وأن عليه أن يوقف الحرب في غزّة كي يتمكن من نقل لهيبها إلى لبنان، في ظل التطوّر اللافت في القدرات القتالية والصاروخية لدى حزب الله الذي يقدّر خبراء أنه سيكون قادراً على إطلاق أكثر من أربعة آلاف صاروخ ومسيّرة يوميّاً، أكثر من نصفها يمكنه تجاوز منظومات القبّة الحديدية والدفاع الجوي، ويغطّي مناطق واسعة داخل الكيان الصهيوني، مع امتلاكها

> قد يبدأ الجيش الإسرائيلي عمليته في لبنان من دون الحصول على غطاء أميركي كامل، أو تحت ذريعة تنفيذ عملية محدودة، ما تلبث أن تتسع تدريجيّاً لتتحوّل إلى حرب شاملة

> أن يطلق العدو عملية باتجاه الجنوب اللبناني بات محسوماً، ولديه القدرة، على الرغم من الخسائر الكبيرة المتوقّعة في صفوفه وفي جبهته الداخلية

قدرات تدميرية مرتفعة، قياساً بالصواريخ التي تملكها المقاومة في غزّة، الأمر الذي سيُربك جبهة العدو الداخلية، ويحمّلها خسائر كبيرة، وهي الخاصرة الرخوة في جسد العدو، التي ظهر ضعف قدرته على حمايتها، كما اتّضح سابقاً في الرد الإيراني وصاروخ يافا اليمني. ولعل هذا، إضافة إلى عدم نجاح الجيش الإسرائيلي في إنجاز حسم سريع للمعركة على جبهة غزّة، والرغبة الأميركية - الغربية في عدم توسيع الحرب نحو جبهات أخرى، ساهم في تردّد القيادة السياسية الإسرائيلية في فتح جبهة لبنان، كما أدّى إلى تقدير موقف بصعوبة إقدام العدو على عملية واسعة على جبهة المقاومة، في ظل نجاحها بوضع قواعد اشتباك حافظ عليها الطرفان معظم الوقت، ومنعت اتساع المواجهة.

دخلت الحرب على جبهة غزّة مرحلة جديدة في شهرها العاشر، تُسمّى المرحلة الثالثة من الحرب، وهي مرحلة ستطول، ستظهر فيها قدرة المقاومة على الصمود واستنزاف الجيش الإسرائيلي يوميّاً، وسنشهد خلالها عمليات كرٍّ وفر، وتمكّن المقاومة من إعادة تنظيم صفوفها بعد العمليات العسكرية الإسرائيلية، كما ستستمرّ جهود العدو لجعل غزّة غير قابلة للحياة البشرية، مستخدماً ذلك للضغط على المقاومة.

من جهة أخرى، يقيم العدو نقاطاً ثابتة، ويسيطر على عدة محاور، مثل نتساريم وصلاح الدين، كما يؤسّس لحزام عازل بين غزّة والمستوطنات، ويلجأ إلى استخدام المسيّرات وسلاح الجو، وتنفيذ عمليات مستدامة لملاحقة خلايا المقاومة ومواقع تمركزها، والحيلولة دون إعادة تنظيم صفوفها، معتمداً على المعلومات الاستخبارية، واستمرار مشاغلتها، وإرهاقها عبر الضغط على بيئتها الحاضنة. مثل هذه الإجراءات العملياتية ستمكّن العدو من تقليص حجم قواته العاملة في القطاع، ما يمكّنه من نقل هذه القوات إلى جبهات أخرى، علماً أن أسلحة الجو والمدفعية والصواريخ والمسيّرات لم تتضرّر في فترة الحرب، وما يزال العدو يملك تفوقاً نوعيّاً لافتاً فيها، وهذا يثير شهية قادته باتجاه توسيع الحرب على جبهة الشمال، حيث تتبدّل الأدوار فتصبح هذه الجبهة هي الجبهة الرئيسة، وتتحوّل غزّة إلى جبهة ثانوية، مع استمرار حرب الإبادة الجماعية فيها، باستخدام سلاح الجو والمسيّرات وعدد أقلّ من الوحدات البرّية، مع إمكانية زجّ وحدات أكثر إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

أن يطلق العدو عملية عسكرية باتجاه الجنوب اللبناني بات أمراً محسوماً، ولديه القدرة على ذلك، على الرغم من الخسائر الكبيرة المتوقّعة في صفوفه وفي جبهته الداخلية. والمجتمع الإسرائيلي موحّد بشكل كبير بشأن الحرب في الشمال، كما هو موحّد بشأن حرب الإبادة الجماعية في غزّة، بل لعلنا نلاحظ أن تطرّف نتنياهو في أثناء زيارته الولايات المتحدة جعله يتقدّم في استطلاعات الرأي، والخلافات التي تنهش المجتمع الإسرائيلي وتتأجّج بين المؤسّسة الأمنية والقيادة السياسية لا تمسّ جوهر الحرب بقدر ما تختلف على أسلوب إدارتها. لذا لا يجوز أن يتملكنا الوهم بشأن عدم توجّه العدو نحو توسيع الحرب في الشمال، بسبب خاصرته الرخوة أو قدرات المقاومة المتنامية.

الحرب مع حزب الله قرار استراتيجي لدى الجيش الإسرائيلي، وثمّة اعتقادٌ بأن تأخيرها سيعزّز قدرات الحزب القتالية، وأن أفضل وقت لشنّ الحرب هو الحالي، في ظل حالة التعبئة العامة التي تسود الكيان الصهيوني، وصعوبة وقف هذه الحرب ومن ثم إشعال حرب جديدة بعد فترة وجيزة. والأسئلة تدور حول الكيفية التي ستكون عليها هذه الحرب، وإذا كان الاحتلال سيكتفي في هذه المرحلة بضربات انتقامية ينفّذها سلاح الجو ضد البنية التحتية للمقاومة، ومحاولة اغتيال قياداتها، مع توسيعها قليلاً لتشمل ضرب أهداف اقتصادية في لبنان، لتأجيج الضغط الداخلي ضد الحزب وإضعافه، ودفعه إلى تقديم تنازلاتٍ تتعلق بوقف حرب الإسناد التي يخوضها. هذا الاحتمال بتصعيد محدود يحتاج إلى ردّ فعل متوازن من الحزب أيضاً، حيث لا يتجاوز حدود الضربات الإسرائيلية، والاستعداد للعودة إلى قواعد الاشتباك السابقة، بانتظار التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار في غزّة. وهو سيناريو لا يخلو من مخاطر، ويصعب التنبؤ بالفعل وردّ الفعل فيه، واللحظة التي ستتحول إلى حرب شاملة.

تبدأ الحرب بشرارة، ولدينا ما هو أكثر منها، لدينا حرائق مشتعلة، ونيات مبيّتة، وخطط واستراتيجيات معدّة، ورغبة إسرائيلية في تغيير الواقع اللبناني ورسم معادلات داخلية جديدة فيه، وفي مقدّمة ذلك تدمير قدرات المقاومة، وإبعاد خطرها، وإعادة رسم المشهد الإقليمي برمته. يحتاج الجيش الإسرائيلي في هذه الحرب إلى مساندة قوية من الولايات المتحدة التي تزوّد الجيش الإسرائيلي بـ 96% من احتياجاته من الأسلحة والذخائر، كما يحتاج دعمها ومشاركتها الفعلية في إسقاط صواريخ المقاومة ومسيّراتها. ولا يمكن المراهنة على استمرار الموقف الأميركي الذي أعلن رفضه توسيع الحرب، وفي الوقت ذاته، دعمه ما سمّاه حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها. لذا، قد يبدأ الجيش الإسرائيلي عمليته من دون الحصول على غطاء أميركي كامل، أو تحت ذريعة تنفيذ عملية محدودة، ما تلبث أن تتّسع تدريجيّاً لتتحوّل إلى حرب شاملة، مثلما حدث تماماً في حرب 1982، حين لجأ أرئيل شارون إلى توسيع نطاق الحرب من 40 كم (هدفها المعلن وقتئذٍ)، إلى الوصول إلى بيروت. ولعلّ موقف الولايات المتحدة، منذ بداية حرب الإبادة الجماعية في غزّة، وعجزها عن وقف هذه الحرب، والوصول إلى وقف إطلاق النار، أو تأمين المساعدات الغذائية والصحية والإنسانية للشعب الفلسطيني في غزّة، يوضح بجلاء عدم إمكانية المراهنة على موقف أميركي حازم، وسهولة تورّط الولايات المتحدة في دعم هذه الحرب وتأييدها، بعيداً عن بعض الجمل الدبلوماسية التي تطلقها بين حين وآخر.

(كاتب فلسطيني)

هل انتصر اليسار وانهزم اليمين المتطرّف في فرنسا؟

محمد سي بشير

انتهت الانتخابات التّشريعية المسبقة، في فرنسا، ببروز ثلاثية أقطاب في الجمعية الوطنيّة (الغرفة السُّفلى للبرلمان): اليمين المتطرّف، أنصار تيار الرئيس إيمانويل ماكرون والقطب اليساري. لكن، بالرّغم من هذه النّتيجة، فإنّ الرئيس الفرنسي والإعلام اليميني يواصلان التّلاعب بالوعي السّياسي الفرنسي وفق ما ستبيّنه هذه المقالة، في ثلاث وقفات تتعلّق، على التّوالي، بالمخارج الدُّستورية - السّياسية للانتخابات التي انتظمت أخيراً، بقاء الإعلام بمضمونه المحرّف للعقل السّياسي الفرنسي، إضافة إلى عدم تصحيح الانحرافات بشأن ما يجري على السّاحة الدُّولية، وبخاصة مجازر الكيان الصهيوني في غزّة ومسألة معاداة السّامية.

بالنّسبة إلى المخارج الدُّستورية - السّياسية، رفض الرئيس الفرنسي الاعتراف بالنّتائج، بحجّة أنها لم تمنح أيّاً من الأقطاب الأغلبية المطلقة، واضعاً، على طاولة المفاوضات لتكوين الحكومة القادمة، تفسيراً لم يقبله كثيرون من الدُّستوريين، متضمناً سموّ مكانة الرّئيس وصلاحياته على كل الأوضاع السياسية غير المكتملة بالأغلبية المطلقة، مضيفاً إلى الفوضى التي أوجدها بحلّه للجمعية الوطنية إغلاقاً سياسياً، بل مرسلاً، إلى الطّبقة السّياسية التّي فككها، منذ ولايته الأولى، أنّه قد لا يعترف بالانتخابات ونتائجها، ما يعزّز من قوة ظاهرة تآزم الدّيمقراطية والحاجة إلى بديل أكثر عمقاً وعدلاً، بشأن حرّية الإنسان، من تلك الإجراءات التي أوجدتها الليبرالية، ولم تفلح في إعلاء شأن حرية الإنسان، اقتصادياً وسياسياً.

يتساءل المحلّلون والسّياسيون، على حدّ سواء، عن مقاربة الرئيس ماكرون للحكم، في الفترة المقبلة، ويحاولون فهم قراراته بمطالبة الطّبقة السّياسية، وخصوصاً اليسار الفائز، ممثّلاً بالجبهة الوطنية الجديدة بقيادة الاشتراكيين وحزب فرنسا الأبيّة، بتكوين ما أطلق عليها الأغلبية القويّة، وهو يعلم، تمام العلم، أنّ تفتّت الصوت الانتخابي، والتّمثيل، بالنّتيجة، داخل الجمعية الوطنية، بين الأقطاب السّياسية الثّلاثة، لن يمكّن أحداً من الوصول إلى الأغلبية القويّة، وهو ما فاقمه تأخر اتّفاق تحالف اليسار على مرشح لقيادة الحكومة الجديدة بعد خلاف عميق

> السياسات التي ستتبناها فرنسا، على المستوى الاقتصادي، ستكون في السّياق الذي فرضه ماكرون منذ انتصاره بالعهدة الأولى، في 2017

> لم تساهم الانتخابات التّشريعية المسبقة، في فرنسا، بالرّغم من رفع القطب اليساري، خصوصاً حزب فرنسا الأبيّة صوته، في تغيُّر موقف فرنسا الدّاعم للكيان الصُّهيوني

بين الحزب الاشتراكي و«فرنسا الأبية»، وقد تمّ الاتفاق أخيراً على لوسي كاستي.

على المستوى الإعلامي، خلُصت متابعة كاتب هذه المقالة عشرات اللّقاءات الإعلامية والنّقاشات في استوديوهات مختلف القنوات، حتى العمومية منها، إلى بقاء الاستقطاب بشأن موضعين اثنين أساسيين: الهجرة أو الآخر، من ناحية، ومسألة معاداة السامية، من ناحية أخرى، حيث يجري الحديث، في أوساط اليمين واليمين المتطرّف، بل ولدى الأغلبية الرّئاسية، عن معاداة السّامية لدى حزب فرنسا الأبية، على وجه الخصوص، بعدما تحدّث قائدها، جاك لوي ميلانشون، عن اعتزامه الاعتراف بالدّولة الفلسطينية إذا فاز بترشيح اليسار له وقبل الرئيس ماكرون به رئيساً للحكومة. تستمر القنوات في عرض مضمون الرّسائل الإعلامية نفسها، المتضمّنة تصدّر ما يُعرف بنظريّة الاستبدال الكبير، كذلك يجري تناول مسائل عديدة خاصّة بالهجرة وعلاقتها بالأزمة السّياسية في فرنسا، إضافة إلى التّركيز على مشاريع القوانين التي من شأنها أن تحدّ من تدفّق الهجرة إلى فرنسا، باعتبارها -وفق آراء الطّبقة السّياسية الفرنسية- السّبب في انتشار ما جرت تسميته التّهديد الإسلاموي، تدهور الرُّوح الجمهورية لدى المسلمين واستحالة الجمع بين قوانين الجمهورية والشّريعة الإسلامية التي يعتقدونها مانعة للمسلمين من الاندماج ثقافة، لغة ومواطنياً، أيضاً.

تتصدّر ثلاثة قنوات إخبارية (LCI، BFM، CNEWS)، إلى جانب بعض حصص القطاع الخاص أو العمومي، المشهد السياسي، ولا تكاد تفرق، في شكل ما يعرض ومضمونه، بين أيٍّ منها، إذ إنّ الإشكالات المشار إليها في هذه السطور، خصوصاً الهجرة ومعاداة السّامية، تشكل مادّة دسمة، وضيوف بلاتوهات هذه القنوات، كلّها، ممّن كان توجّههم الأيديولوجي أو انتماؤهم السّياسي، ما عدا مجموعة فرنسا الأبيّة، متّفقين على أنّ فرنسا تغيّرت بوجود المهاجرين، وأنّ خلاص فرنسا في الاستمرار في مساندة الكيان الصُّهيوني وأوكرانيا (بمناسبة انعقاد قمّة الناتو بمناسبة الذكرى الـ75 لإنشاء الحلف)،

احتفالات لليسار في باريس، 7 يوليو 2024 (لوك اوفريت/الأناضول)

وهو تناول إعلامي يكاد يكون متناسقاً ومتطابقاً، تماماً، مع ما يدعو إليه ايريك زمُّور واليمين المتطرّف، ممثلاً بـ «التّجمُّع الوطني»، وأطياف من مثقّفي تلك القنوات والمحلّلين فيها، لتكون النّتيجة أنّ فرنسا اتخذت توجُّهاً يمينياً لا تغيّره الانتخابات، ما سيسهّل على الرئيس الفرنسي مهمّته في الاستمرار في تفكيك الطّبقة السّياسية وتعزيز فرص نجاح المنعرج النيوليبرالي (تحدّث عنه الكاتب في مقالة سابقة في «العربي الجديد») للسّياسات العامّة والاقتصاد، بوجه عامّ.

لم تساهم الانتخابات التّشريعية المسبقة، في فرنسا، بالرّغم من رفع القطب اليساري، خصوصاً حزب فرنسا الأبيّة صوته، في تغيُّر موقف فرنسا الدّاعم للكيان الصُّهيوني، كذلك لم تساهم في إبراز أنّ ما يجري في فلسطين مجزرة متكاملة الأركان، بمرجعية ما جرى تناوله في محكمتي العدل والجنايات الدُّوليتين، بصفة خاصة، وهو ما نظنُّه السّبب الرّئيس في إصرار الرّئيس ماكرون على خلط الأوراق ورفض نتائج الانتخابات، وفق استنتاجات اليساريين، بل لم تساهم في تغيير معاني مفاهيم على غرار مفهوم معاداة السّامية التي تُرفع في وجه أيّ منتقد للكيان ومجازره، بل ويُمنع، منعاً باتاً، الحديث عن الفلسطينيين إلّا بوسمهم بالإرهاب مع تصدُّر الحديث الإعلامي والسّياسي عما جرى في 7 أكتوبر بأنّه محرقة في حق اليهود (Pogrom) تذكّر الأوروبيين والغرب، عموماً، بما جرى في الحرب العالمية الثّانية لليهود على يد النّازية، متناسين، كما تقول «فرنسا الأبية»، عبر ممثّليها، أنّ ما جرى لم يأتِ من فراغ، بل هناك 70 عاماً من الاحتلال الاستيطاني لفلسطين، إضافة إلى مجازر وترحيل وسجون، كذلك فإن ما جرى بعد 7 أكتوبر لا يحمل إلّا عنواناً بارزاً، هو المجزرة في حق الفلسطينيين، الإبادة الجماعية ومحاولة محو الوجود الفلسطيني في غزّة وفي الضّفّة الغربية.

بالنّتيجة، فإنّ تداعيات الانتخابات، لو فاز بها اليمين المتطرّف، تتحقق بفوز قطب اليسار، لأنّه فوز من دون تبعاته من ترشيح وزير أول منه، حكومة من وزراء يساريين، وتوقف ذلك الخطاب السّياسي المتطرف المتهكّم بالآخر والمناصر، إلى آخر رمق، للكيان الصهيوني بل، ابعد من ذلك، نسمع تسريبات تعلق الحصول على الجنسية الفرنسية، بتوقيع على اعتراف بدولة الكيان وبحقّه في الوجود تماماً مثل ما فعلت ألمانيا، أخيراً، في الملف نفسه، بالنسبة إلى المرشحين للحصول على الجنسية الألمانية. نشاهد، أيضاً، أنّ السّياسات التي ستتبناها فرنسا، على المستوى الاقتصادي، ستكون في السّياق الذي فرضه الرئيس الفرنسي منذ انتصاره بالعهدة الأولى، في 2017، ما يعني أنّ عودة إضرابات السُّترات الصّفراء ستعود بتكريس تلك السّياسات لعدم المساواة، في حين أنّ المجالات الأخرى، السياسية والاجتماعية، ستستمرُّ في تفكيك كل الأيديولوجيات وتصدير الفكر اليميني المتطرّف، ليكون مقابلاً للفكر اليساري، وكأن الاستراتيجية التي يريدها ماكرون، وفق بعض التّحليلات، الفراغ أو الفوضى، وهما خياران وضع بهما فرنسا في مرمى ضياع المكانة والتّدهور، شيئاً فشيئاً، خصوصاً في الفضاءات الجيوسياسية التي كان لها كلمة فيها على غرار الاتّحاد الأوروبي، الضفّة المتوسّطية ومنطقة السّاحل، بل والقارّة الأفريقية، الفرنكفونية، برمّتها.

تنتهي التشريعيات، إذن، من دون انتصار لليسار، لكن بتكريس الفراغ والتّفكيك اللّذين أرادهما، وعمل لتحقيقهما ماكرون. ويسعى، حالياً، لإدامتهما من خلال إعمال صلاحياته في عدم تسمية حكومة من القطب اليساري المنتصر، سياسياً، ما سيعمّق من أزمة الدّيمقراطية في فرنسا ومن خلالها في الغرب، عموماً.

(أستاذ جامعي جزائري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads